

الأبعاد الحقوقية للأرض والماء في منطقة الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا:
نزع الملكية، والتهجير، وبدائل التنمية



برنامج الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا
شبكة حقوق الأرض والسكن
التحالف الدولي للموئل
11 ش طيبة، الدور الثاني
المهندسين، جيزة، مصر
ت/فاكس: +20 (0)23 760-0755

مسئول الاتصال:

جوزيف شكلا، منسق شبكة حقوق الأرض والسكن (القاهرة)

بريد إلكتروني: jschechla@hic-mena.org

ربيع وهبه، مسئول البرنامج

بريد إلكتروني: rwahba@hic-mena.org

التحالف الدولي للموئل، حركة دولية مستقلة غير هادفة للربح تتكون من أكثر من 450 عضو يعملون في مجال المستوطنات البشرية. يتكون الأعضاء من منظمات غير حكومية، منظمات مجتمعية، هيئات بحثية وأكاديمية، منظمات المجتمع المدني، وأشخاص من 80 دولة في الشمال والجنوب، يكرسون جميعاً أنفسهم من أجل التعاون لإعمال الحق في السكن الملائم للجميع. وتتم إدارة أنشطة التحالف من خلال الهياكل التالية:

- ❖ شبكة المرأة والمأوى،
- ❖ شبكة حقوق الأرض والسكن،
- ❖ شبكة الموئل والبيئة المستدامة،
- ❖ مجموعة العمل للإنتاج الاجتماعي،
- ❖ مجموعة العمل لتمويل السكن وتعبئة الموارد.

أهداف شبكة حقوق الأرض والسكن

يتشارك أعضاء شبكة حقوق الأرض والسكن مع التحالف الدولي للموئل في مجموعة من الأهداف تشكل وتربط التزام شبكة حقوق الأرض والسكن نحو المجتمعات التي تناضل من أجل توفير السكن وتأمينه وتحسين ظروف السكن الخاصة بها. وتسعى شبكة حقوق الأرض والسكن إلى الدفاع عن، الاعتراف، حماية والتطبيق الكامل لحق كل فرد في كل مكان في الحصول على مكان آمن يحيا فيه في سلام وكرامة وذلك من خلال:

- ❖ تشجيع الوعي العام بمشاكل المستوطنات البشرية واحتياجاتها على المستوى العالمي،
- ❖ التعاون مع كيانات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لتطوير ومراقبة معايير الحق في السكن الملائم بالإضافة، إلى إيضاح التزامات الدول الخاصة باحترام وحماية وترويج وإعمال الحق،
- ❖ حماية حقوق عديمي المأوى والفقراء والذين يعانون من وجود سكن غير ملائم،
- ❖ التمسك بالحماية القانونية للحق في السكن الملائم كخطوة أولى لدعم المجتمعات التي تسعى إلى إيجاد حلول، للمشكلات السكنية بما في ذلك الإنتاج الاجتماعي والوسائل العملية الأخرى لإعمال هذا الحق،
- ❖ توفير قاعدة مشتركة للمجتمعات عبر الشبكة لتكوين والاشترك في استراتيجيات حل المشكلات من خلال الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المستوطنات البشرية،
- ❖ الدفاع عنهم وتمثيلهم في المنتديات الدولية.

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، تشمل خدمات عضوية شبكة حقوق الأرض والسكن ما يلي:

- ❖ بناء تعاون محلي وإقليمي ودولي بين الأعضاء لتكوين حملات فعالة ومؤثرة للحق في السكن،
- ❖ تطوير الموارد البشرية والتعليم والتدريب على حقوق الإنسان،
- ❖ تنمية مهارات وفرص التمثيل الذاتي،
- ❖ الأبحاث والمنشورات،
- ❖ تبادل وتوزيع خبرات الأعضاء والاستراتيجيات وأفضل الممارسات،
- ❖ الدفاع عن الضحايا بالنيابة عنهم،
- ❖ تطوير الأدوات والتقنيات للمراقبة الفعالة للحق في السكن،
- ❖ التحركات العاجلة ضد الإخلاء القسري والانتهاكات الأخرى.

للحصول على مزيد من المعلومات وللاضمام لعضوية شبكة حقوق الأرض والسكن- التحالف الدولي للموئل:

www.hic-net.org • www.hic-mena.org • www.hlrn.org

مقدمة:

تقترح شبكة حقوق الأرض والسكن- التحالف الدولي للموئل تنظيم الحوار الاستكشافي الأول من توعه حول الأبعاد الحقوقية للأرض في منطقة الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا. ويأتي منتدى/اجتماع الخبراء تتويجاً لعدد من جهود شبكة حقوق الأرض والسكن وغيرها على المستوى الوطني، والإقليمي، والدولي لتطوير القيم الحقوقية الماثلة في التيارات الحالية من استخدام وتوزيع وحيازة الأرض.

ووضع برنامج المنتدى في إطار حقوق الإنسان سيساعد على بلورة المفاهيم والدعاوى الجديدة لـ "الحق في الأرض" ومن الناحية الفنية تدعيم هذه العملية عن طريق تحديد وتطوير المنهجيات والأدوات من أجل الرصد والتوثيق وحل المشكلات الخاصة بإدارة الأرض، خاصة في منطقة الشرق الأوسط/شمال إفريقيا، وذلك بتطبيق معايير حقوق الإنسان وما يقابلها من التزامات الدولة.

وبصفته المؤتمر الأول من نوعه في المنطقة، سيكون المنتدى جامعاً لجهود ومقاربات متنوعة للتأكيد على حقوق الأرض، بدءاً من التحديات العامة والقانونية إلى خصخصة السلع والخدمات العامة والبيئية التي تؤثر على الأرض، وخاصة، الماء. ومن هنا سوف يستعرض المنتدى أيضاً الأدوات ذات الخصوصية الإقليمية بالنسبة لإدارة الأرض (والماء) كسلعة عامة، وهو ما يشمل بالطبع ما ورد من مبادئ وقيم أخلاقية منها في القانون الإسلامي. وتعد منطقة الشرق الأوسط/شمال إفريقيا ذات خصوصية استثنائية كبؤرة لهذا النقاش بما تضمه من ملامح الاستعمار الواضحة، ومصادرة الأراضي والماء كأسس لسبل العيش، وكذلك بُعد الأرض والماء نفسه في حق تقرير المصير للشعوب الأصلية في المنطقة.

على مدار السنوات الخمس الماضية، قامت شبكة حقوق الأرض والسكن بتنفيذ عدة نشاطات مع أعضائها من المنظمات وقاعدتها من المفيدتين في المنطقة دون الاقتصار على تناول "الحق في الأرض" الذي يقوم على حقوق أخرى راسخة وهي (1) الحق في السكن الملائم، (2) الحق في الغذاء، (3) الحق في الماء. ويواجه برنامج شبكة حقوق الأرض والسكن والخطاب الخاص بأبعاد حقوق الإنسان للأرض في الوقت الحالي مفترق طرق استراتيجي يفرض علينا ضرورة توجيه الجهود والأنشطة في المنطقة وتحديد الأولويات والتخطيط الاستراتيجي وفق الحاجات الجديدة والقضايا الطارئة.

وتتصادف المبادرة الحالية أيضاً مع تطورات أخرى في المنطقة تشمل أنشطة ترعاها أطراف متعددة مهمة، منها:

- تطوير خطط العمل القومية لحقوق الإنسان (تمت على سبيل المثال: في لبنان، والمغرب، ومخطط لإتمامها أيضاً في مصر والأردن واليمن؛
- الحملات التي ترعاها الإسكوا/ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا/برنامج الأمم المتحدة للموئل البشري حول "الحياسة الأمانة للسكن والأرض" والحكم الرشيد" (في جميع بلدان الإسكوا، بالإضافة إلى السودان والمغرب حتى تاريخ آذار مارس 2006، وبدأت بالفعل في بعض البلدان وقيد العمل في بلدان أخرى)؛
- وصول رحلة العمل في عملية الأهداف الإنمائية للألفية إلى منتصف الطريق، خاصة ما يتعلق بالهدف السابع؛
- لجنة التمكين القانوني للفقراء، بما تقوم به من مشاورات، ودراسات قطاعية ومؤتمرات وطنية في مراحل تقدم مختلفة في مصر، والأردن، وموريتانيا، والمغرب، واليمن؛
- المراجعات الأخيرة والقادمة لتطبيق الاتفاقات؛ إسرائيل (لجنة القضاء على التمييز العنصري)، تركيا (اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)؛ 2008 مصر، وسوريا (اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، البحرين (لجنة حقوق الطفل) لبنان وتركيا (لجنة القضاء على التمييز العنصري)؛ 2009 البحرين ومصر وإيران والمغرب والسودان وسوريا (لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري).

وفي تدعيم الأنشطة الخاصة بالحق في الماء والسكن اللائق، وتخفيف حدة الفقر في الإطار الدولي للأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من المعايير ذات الصلة، وجدت شبكة حقوق الأرض والسكن علاقة حتمية بين هذه القضايا والأرض.

ولا شك أن بتطبيق المعايير الأكثر رسوخاً (أي المقننة) والتعايش مع الأرض يطرح السؤال المحوري حول مصداقية وكفاءة الأدوات والأنظمة الحقوقية الموجودة فعلياً. كما أن التحديات الراهنة والناشئة عن الحرمان من الأرض، والحاجة إلى حلول تستند إلى الحقوق تقتضي مزيد من الارتقاء بما لدينا من آليات أخلاقية وقانونية لمواجهة الانتهاكات المتزايدة التي ترتكب ضد الحق في الأرض وغيره من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن هذا المنتدى المقترح يقدم فرصة نادرة لتحقيق فهم إقليمي مشترك لمناحي استخدام الأرض، ومن ثم يضع أجندة مشتركة على المستويين الإقليمي والدولي لتدعيم الفئات الأكثر تعرضاً للانتهاك والتهميش، وكذلك الأكثر تعرضاً للانتهاك في ظل السياسات النيوليبرالية، ومناطق الصراع/الاحتلال، في دارفور، والصحراء الغربية، والأراضي الكردية، والأهواز، وفلسطين والعراق.

إن شبكة حقوق الأرض والسكن، وفي إطار عملها المعتاد مع بعض المنظمات وما تقدمه من دعم لتطويره، وجدت فجوة حقيقية بين أبرز المشكلات المتعلقة بالأرض (حتى تلك الموثقة جيداً) وبين الاهتمام العام والرسمي الموجه لتلك المشكلات. فالمجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط/شمال إفريقيا مازال في حاجة إلى تطوير أدواته في الإلمام والتحليل لكي يلعب دوراً بناءً في إيجاد حلول بديلة، خاصة وأن المنظمات الدولية في هذا المجال لا تتناول عموماً هذه الحاجات، وكثير من مفردات سياسات التنمية- الدولية- والوطنية تعمق في حقيقة الأمر من الأزمة مع ما يشهده العالم من تحيز طاغ للحضر في مقابل الريف.

وكشبكة عالمية، تسعى شبكة حقوق الأرض والسكن إلى استثمار علاقاتها مع بعض من أهم المنظمات المدنية والحركات الاجتماعية مثل شبكة الغذاء أولاً FIAN وحركة عبر الريف Via Campasina وشبكة أدوات الأرض العالمية Global Land Tools Network (التابعة لبرنامج الموئل بالأمم المتحدة) وغيرها من أجل تطوير موقف جماعي على طريق إرساء المعايير، بما في ذلك التقنين الفعلي للحق في الأرض. حيث إن هذا من شأنه تمكين الشعوب بالاستناد إلى الأرض بدلاً مما هو حادث الآن من إضعافهم من خلال انسحاب الدولة عن القيام بدورها، ومن خلال الخصخصة وعسكرة العولمة.

خلفية

في منطقة الشرق الأوسط، تعد الأرض وما يرتبط بها من ثقافة، سواء من الناحية التاريخية أو اللاشعور الجمعي للشعوب، مصدرًا لأقدم أشكال الإنتاج الإنساني والقيم الاجتماعية: الزراعة، الدين، الكرامة، التضامن الاجتماعي، الهوية الثقافية والفنون، إلخ. في الوقت نفسه، كانت الأرض موضوعًا للصراع والحروب، وحديثًا أصبحت محل صراعات ونزاعات بسبب قيمتها التبادلية وما تحتويه من موارد مثل النفط، وكأرض زراعية، وكميزة سياسية جغرافية. ولا شك في أن هناك تيارات وسياسات في هذا الإطار تقلل من المعايير وأسباب الرزق للشعوب المعتمدة على الأرض، أضف إلى ذلك ما تسببت فيه الخصخصة من نزاع ملكية الفلاحين للأراضي وتركيزها في أيدي عدد قليل من الناس، وقد باءت حجة تعظيم الإنتاج في هذه الصدد بفشل كبير، وزاد من الاعتماد على الاستيراد لتعويض النقص في الأمن الغذائي.

في هذا الصدد، ثمة عوامل مؤثرة جديدة على هويات الشعوب في المنطقة ونسقهم الأخلاقي واقتصادياتهم وهذه المرة بسبب العلاقة التي تغيرت على نحو خطير مع أراضيهم. على سبيل المثال، سوء الاستخدام للسلطة المحلية والدولية، وسياسات التنمية النيوليبرالية، والإخلاءات والإزاحات، وحركة التصنيع والخصخصة المتشعبة والمتزايدة للسلع والخدمات العامة التي تقامر بمستقبل الشعوب. وهذا ما انعكس بشكل رئيس في الصراعات العرقية والحروب المدنية التي تشكل أعراض مرض التنافس العميق على الأرض.

وبالرغم من الحاجة والوظيفة الاجتماعية للأرض، فإن "الحق في الأرض" مازال مجالاً بكرًا إلى حد بعيد في أدبيات حقوق الإنسان، مقتصرًا في المقابل على مطالب شعبية للشعوب الأصلية والحركات الاجتماعية الفلاحية¹، أو ربما مبتسر/متقلص إلى بعد قانوني واحد يتعلق بالحق في الملكية.

إن المنطقة في حاجة إلى خطاب أكثر مسئولية على المستويين المحلي والدولي حول الجوانب المتعلقة بالأرض والمياه فيما يجري من صراعات في هذا الشأن. والشائع في هذا هو الإخفاق في تناول الأبعاد والتوابع المادية، واستبعاد حالات الانتقام المتركمة والتي تميز ديناميات الأقلية-الأغلبية (المهيمن-الخاضع) وبالتالي تؤدي إلى اندلاع صراعات حادة. وهذه العملية الطاحنة والتراكمية نراها في دارفور (السودان)، والأهواز (إيران)، وعبر العراق وغيرها في المنطقة. والتأخر في ملاحظة هذه الأمور والاقتصر في التعامل مع أعراض هذه الصراعات المخترمة طويلاً يفضي لا محالة إلى تحليلات تنفخ/تقلل من شأنها وأثرها ومن عناصر الصراع وتعزوها إلى العنصرية، بدون تناول الأسباب المادية الفعلية. والتناول الأفضل والتقدير الأدق لهذه الأبعاد المادية للصراع يمكن أن يفضي لا محالة إلى إجراءات وقائية وعلاجية؛ حيث يصبح الحق في الأرض والموارد العامة وقتذاك شأنًا محوريًا للقضية وحل هذه الصراعات.

إن حقوق الأرض، وخاصة في سياق البلدان النامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ترتبط لا محالة بالحق في الغذاء والحق في العمل وعدد من حقوق الإنسان الأخرى المقننة. وفي حالات كثيرة نجد الحق في الأرض مرتبطًا بهوية المجتمع، ومصدر رزقه، ومن ثم يكون سببًا رئيسيًا في بقاء هذا المجتمع على قيد الحياة².

ما أهمية منتدى حول حقوق الأرض الآن؟

ثمة نمط من الخصخصة وحرمان الناس والمجتمعات في الريف من الأصول الحيوية، خاصة المياه والأرض ينتشر عبر العالم. والحال لا يختلف على الإطلاق في منطقة الشرق الأوسط التي أصيبت فوق ذلك بمزيد من ملامح الاستعمار، والاحتلال، والاتكال، والتمييز، ومفاهيم متخلفة عن "المواطنة" والحكم. إلا أن لهذه المنطقة أيضًا خصوصيتها الثقافية التي يمكن أن تأتلف ومعايير حقوق الإنسان وما يقابلها من التزامات تعاقدية للدولة والتي إذا تطورت يمكن أن تقود نحو بدائل أكثر إنسانية وأكثر إنتاجية. هذا في الوقت الذي نجد فيه الصحافة والقيادة السياسية وكثير من مكونات المجتمع المدني حتى وقتنا هذا لم يظهروا ما ينبغي من جدية في تناول

¹ For example, La Via Campesina's draft "Peasant Rights Charter."

² Module 18, Land Rights, Circle of Rights, Economic, Social and Cultural Rights, at: <http://www1.umn.edu/humanrts/edumat/IHRIP/circle/modules/module18.htm>

الأزمة، فالمجتمعات في المنطقة في أمس الحاجة إلى مبادرات مساعدة ومؤمنة من أجل حل الأوضاع المتردية.
الأهداف العامة:

النقاط التالية توضح الإسهامات التي يمكن لهذا المنتدى أن يشكل فرصة لبلورتها واستحضار الجهود على المستوى الدولي لطرح حلول للمشكلات التي تقف عائقاً أمام إمكانية الحصول على الأرض والمياه. فانساقاً مع البرنامج العالمي لشبكة حقوق الإنسان، سيعمل المنتدى على:

1. تلبية الحاجة المتزايدة إلى مواجهة الخصخصة الجائرة وإشكالية انسحاب الدولة من تأدية دورها، خاصة فيما يتعلق بالخدمات والسلع العامة بفعل السلطة الأخلاقية والقانونية؛
2. طرح الحاجة إلى حجج حقوقية ضد السياسات الدولية الجشعة التي تنذر بمستقبل مخيف من تقييد الحصول على الأرض والمياه ومزيد من التدهور في النظم البيئية والمناخية؛
3. إلقاء الضوء على دور الدولة والمجتمع المدني في طرح بدائل لتدهور الأراضي الزراعية، خاصة ما جرى من ذلك في ظل خصخصة المياه وغياب الضمانات القانونية للحيازة.
4. تعزيز الأنشطة الجادة ومحاولات تحسين السياسات التي تؤثر على حيازة الأرض كإجراء لمكافحة الفقر (مثل المذكورة آنفاً)؛
5. توفير الفرص لنظام حقوق الإنسان الدولي، بما في ذلك هيئاته السياسية والتنفيذية لدعوة المجتمع الدولي كي يكون أكثر اتساقاً مع التزامات الدول باحترام وحماية وإعمال حقوق الشعوب في تقرير المصير، خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد العامة وما تتضمنه من وظيفة اجتماعية؛
6. تعزيز الجهود القانونية والحقوقية لتطوير معايير تتعلق بالحقوق في الأرض (أو الأبعاد الحقوقية للأرض) وتطبيقها بصورة عامة؛
7. المساعدة في إنجاز مزيد من تطوير وتطبيق منهجيات رصد حقوق الأرض والماء (اتساقاً مع ما جاء في الأهداف الإنمائية للألفية بل وتجاوزه إلى الأفضل وفق معطيات الواقع المتجدد)، وهو ما يشمل تطوير مؤشرات اقتصادية للتحديد الكمي لتوابع الفقر المتعمق والناجمة عن انتهاكات حقوق الأرض والماء؛
8. تدعيم الهيئات المعنية بتطبيق معاهدات حقوق الإنسان في رصد تطبيق التزامات الدول، خاصة مع البلدان التي يحين دورها في تقديم التقارير الخاصة بتطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أهداف خاصة بمنطقة الشرق الأوسط/شمال إفريقيا:

اتساقاً مع برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضمن شبكة حقوق الأرض والسكن، سيتم تنظيم المنتدى المقترح بالقضايا والجهود التالي استعراضها والتي تركز على خصوصية المنطقة لطرح حلول للمشكلات الجارية والمشكلات المنظورة أمام إمكانية الحصول على الأرض والماء. واتساقاً مع برنامج شبكة حقوق الأرض والسكن والأهداف العامة للنشاط والتي أشرنا إليها عليه، فإن المنتدى إضافة إلى ذلك سيسعى إلى الإنجازات التالية والخاصة بالمنطقة:

1. تطوير الحوار حول دور الدولة والمجتمع المدني، في سياقات وطنية محددة، في طرح بدائل لتدهور الأراضي الزراعية، وخاصة في ظل خصخصة المياه وغياب ضمانات حيازة الأرض؛
2. الإسهام في تشخيص الأسباب الجذرية للصراعات المتعلقة بالأرض والموارد الطبيعية في بعض البلدان مثل دارفور، وكردستان، وتركستان، مع تحليل طبيعة السياسات التنزاعية من منظور حقوق الإنسان.
3. تعزيز الأنشطة التنافسية ومساعي تحسين السياسات التي تؤثر على حيازة الأرض كأحد إجراءات مكافحة الفقر مع التركيز بشكل خاص على الصلات الفعلية أو المحتملة بين الجهود الجارية في بلدان الشرق الأوسط؛
4. المساعدة في مزيد من تطوير وتطبيق منهجيات رصد حقوق الأرض والماء (اتساقاً مع الأهداف الإنمائية للألفية، وما يتجاوزها من تطورات على أرض الواقع من منظور حقوقي) متضمناً ذلك،

تطوير مؤشرات اقتصادية للقياس الكمي لتوابع استفحال الفقر من جراء انتهاكات حقوق الأرض والماء؛

5. تعزيز الجهود القانونية والحقوقية الساعية لتطوير معايير الحق في الأرض (أو الأبعاد الحقوقية للأرض) بالتركيز على ما يتعلق بهذا الحق من حالات إقليمية من الحرمان الجماعي كفلسطين، والعراق، والصحراء الغربية، والأهواز، ودارفور؛

6. استكشاف وتطوير المفاهيم الإسلامية البناءة والأدوات لضمان التوزيع المتساوي للأرض والماء والسلع العامة؛

7. كشبكة عالمية متخصصة وعبر البرنامج الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا الإقليمي، تسعى الشبكة لتنفيذ أنشطتها مع الأعضاء، وخاصة ما يتعلق بمتابعة تقارير موازية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطبيق الملاحظات الختامية فيما يتعلق بالهيئات التعاقدية فيما يتعلق بالمغرب وإسرائيل وغيرها من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المنتدى

يتم تنظيم فعاليات المنتدى باللغة العربية مع توفير ترجمة باللغة الإنجليزية للضيوف الأجانب. ويتبع التصميم مساراً متدرج من النظري العام إلى العملي الخاص، وذلك بغرض توفير الفرصة أمام المشاركين لمراجعة الأوراق التي ستطرح في المنتدى قبل الوصول إلى مكان الانعقاد، اقتصاداً للوقت وتسهيل التوصل إلى نتائج عملية.

التيمة/الموضوعات

يجمع المنتدى بين مشاركين خبراء في إطار تيمة عامة هي "الحق في الأرض والموارد الطبيعية". وسوف تتناول النقاشات سلسلة من الأوراق التحليلية التي سيقوم المشاركون من كل دولة بإعدادها. (في حالة مشاركة أكثر من فرد من دولة واحدة سيتم تقاسم المهمة على نحو تكاملي). وفي إطار التيمة العامة، سيقوم كل بلد مشارك بإعداد عرض للوضع في ذلك البلد، يغطي أهم التطورات السائدة والمؤثرة على إمكانية الحصول على الأرض والوظائف الاجتماعية لها. ومن هنا، فإن كل ورقة مقدمة، ووفقاً للظروف الوطنية، ستضطلع بتحليل مركب من العناصر التالية:

- الصراع والاحتلال و/أو الحرب؛
- التمييز والتحكم الديمغرافي؛
- التهجير/الإزاحة والإخلاء (متضمناً ذلك الهجرة الحضرية/والنزوح من الريف)؛
- التغير/التدهور البيئي والمناخي؛
- الجندر والحيازة/الإرث؛
- إصلاح الأراضي؛
- خصخصة الأرض والسلع العامة؛
- الأدوات والوسائل الفنية الإسلامية ذات الصلة؛
- عناصر أخرى متروكة للطرح.

المنهجية

سيكون مطلوباً من كل بلد ممثل في المنتدى تقديم عرض للبيانات والعمليات والمحصلات التي يرى المشاركون أن لها صلة بالقضايا السائدة في ذلك البلد. وهو ما سيتطلب بيانات لحقائق نظرية ومادية ترتبط بحقوق الأرض:

- الالتزامات التعاقدية وفق معاهدات حقوق الإنسان الموقع عليها،
- الأطر الدستورية والقانونية،
- الفقر ونزع الملكية،³
- الفقر والتهجير،

³ The forum would be less concerned with circumstances or policies leading to dispossession of the wealthy.

- مسارات وتوابع خصخصة الأرض والماء في السياق الريفي،
- حقوق الأرض كعامل في أسباب وحل الصراعات،
- مكانة نظم الحيازة التقليدية،
- أشكال التمييز،
- الاهتمام بإيجابيات الخصوصية الثقافية في المنطقة ومن بينها المفاهيم الإسلامية للوظائف الاجتماعية للأرض والماء،
- المساواة بين الجنسين في الحيازة (الملكية، والإرث، إلخ)، والحصول على الأرض والمياه والموارد العامة وإدارتها.

تتضمن كل ورقة مكونًا استراتيجيًا يستند إلى التحرك العملي، وهو ما سيبدأ بتقرير حول وضع الحملات والمبادرات الجارية على مستويات مختلفة، تشمل:

- أولاً على المستوى متعدد الأطراف:
 - حملات الحيازة الآمنة للسكن والأرض والحكم الحضري الرشيد
 - حملة مدن بلا مناطق فقيرة
 - التقدم المتحقق على مستوى الأهداف الإنمائية للألفية
 - حملة/مشاورات لجنة التمكين القانوني التمكين القانوني للفقراء
 - الشبكة العالمية لأدوات الأرض
 - برامج ومشاريع أخرى متعددة الأطراف وبين الحكومات وبعضها البعض.

• ثانيًا على المستوى الوطني:

- خطط وطنية للتحرك من أجل حقوق الإنسان،
- مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان،
- لجنة للأرض
- آليات العدالة الانتقالية
- حملات أخرى على المستوى الوطني.

• ثالثًا على مستوى المجتمع المدني:

- "ميثاق حقوق الفلاحين" لحركة عبر الريف La Via Campesina،
- ميثاق وحلة "الحق في المدينة"،
- المنتدى الاجتماعي بالتركيز على حقوق الأرض والماء.

وأخيرًا، يقوم الخبير/ة المؤلف/ة بعرض توصيات من أجل مزيد من التحركات التصحيحية التي ينبغي الشروع في تطبيقها (وتطوير) الإطار الحقوقي لضمان المساواة في استخدام الأرض نحو أقصى ما يمكن من وظائفها الاجتماعية. وينبغي توجيه هذه التوصيات إلى أصحاب الواجب (الدولة) والأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني المشارك في المنتدى:

- الحكومة (الجهات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)؛
- الهيئات متعددة الأطراف؛
- نظام حقوق الإنسان، متضمنًا الهيئات السياسية والقانونية والتطبيقية (لرصد تطبيق المعاهدات)؛
- جهات الدعم؛
- المجتمع المدني.

وبغرض عقد المنتدى في مايو/أيار 2009، تقترح شبكة حقوق الأرض والسكن أن يتم إتمام وإرسال الورقة المشاركة بنهاية مارس/أذار 2009. وسوف يقوم المحرر بتجميع الأوراق ويتم توزيع الأوراق جميعها على المشاركين.

يستمتع المشاركون في المنتدى ويناقشون ملخصات أوراق تقويم الموقف التي يقدمها الخبراء عن كل بلد ممثل في المنتدى، تقدم بصيغة العرض من المنصة قبل فتح النقاش. وسوف يتم تنظيم الهيئات المحاضرة وتصنيفها إلى مناطق فرعية للبلدان الممثلة، وفقاً للملامح الجغرافية. على سبيل المثال، الهيئة التحليلية سوف تتضمن المنصات التالية:

- المجموعة النيلية (مصر، السودان)؛
- المجموعة المغاربية (الجزائر، موريتانيا، المغرب، تونس، الصحراء الغربية)؛
- الشرق الأوسط (الأردن، لبنان، فلسطين، سوريا، العراق)؛
- المجموعة الخليجية (البحرين، الكويت، عُمان، قطر، السعودية، الإمارات، اليمن)؛
- مجموعة الصراع والاحتلال والحروب (الأهواز، والمناطق الكردية، والعراق، والسودان [دارفور والمنطقة الجنوبية]، والصحراء الغربية، وغيرها⁴.

باستثناء المجموعة الأخيرة، ستركز العروض المقدمة والمناقشات على التيمات/الموضوعات والتيارات المشتركة المعهودة في البلدان التي تشترك في المناطق الجغرافية. حيث تركز مجموعة الصراع والاحتلال والحروب، بطبيعة الحال، على الخبرات المشتركة بين البلدان المعنية فيما يتعلق بجذور الصراع والحلول المقترحة، خاصة فيما يتعلق بالأرض.

والغرض من هذه المناقشات المعدة والمفتوحة هو تقديم الفرصة لأسئلة عملية وعائد حيوي للأوراق المقدمة عن الوضع في الدولة والتي ستكون قد تم مراجعتها مقدماً قبل انعقاد المنتدى. وهذا ما يوفر أيضاً إطاراً لتنظيم قضايا معقدة بطريقة يمكن بها إدارة تلك القضايا، وكذلك فرصة للنقد البناء للأوراق من أجل إعدادها كنسخ نهائية قابلة للنشر. هذا علاوة على ما تنتجه هذه العملية من إجراء ما هو مطلوب من تحليل مقارن عبر الحدود وعبر المناطق الجغرافية بغرض التقدم بالمناقشة صوب مزيد من التنفيذ الاستراتيجي في ورش العمل المقسمة أيضاً حسب الموضوعات والتي تلي مرحلة تقديم الأوراق.

ورش العمل حسب الموضوعات

تتيح هذه الورش فرصة النقاش والتبادل الاستراتيجي الذي يربط المشاركين باهتمامهم وأنشطتهم المنظورة عبر المناطق الجغرافية، ولكن على أساس التخصصات والمصالح المشتركة التي تتجاوز الحدود الجغرافية للدولة. وسوف ترتبط الموضوعات المطروحة في ورش العمل بتلك الموضوعات العامة الرئيسة التي ذكرناها آنفاً:

- الصراع والاحتلال و/أو الحرب؛
- التمييز والتحكم الديمغرافي؛
- التهجير/الإزاحة والإخلاء (متضمناً ذلك الهجرة الحضرية/والنزوح من الريف)؛
- التغير/التدهور البيئي والمناخي؛
- الجندر والحيازة/الإرث؛
- إصلاح الأراضي؛
- خصخصة الأرض والسلع العامة؛
- الأدوات والوسائل الفنية الإسلامية ذات الصلة؛

وسوف يتم تيسير ورشة العمل وفق معايير التخطيط الاستراتيجي ووسائله الفنية، وذلك بغرض استخلاص المحصلة والالتزامات الأكثر علمية في سبيل تحرك مشترك على مستوى المنطقة.

الجلسة الأخيرة

⁴ This discussion would allow for related issues of other minority and occupation-related land issues, likely including Tukomen and/or Akhdam communities, as well as foreign occupation of lands Bahrain and other Gulf States.

في عودة مرة أخرى للجلسات، تفوك مجموعات ورش العمل بالاجتماع ثانية للتشارك في النتائج وإعلان الالتزامات الخاصة بالعمل/التحرك الذي سيقومون به. ولهذا التمرين هدفين:

1. إعلام المشاركين بالتطورات في المجالات الأخرى حول إنجازات زملائهم في المنتدى؛
2. ربط القضايا ذات الصلة والقاطعة للحدود بطرق عملية وتبادلية لا تخلو من التدعيم والتأزر.

المؤتمر الصحفي

يخرج المؤتمر ببيان مشترك حول الأبعاد الحقوقية للماء والأرض في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويكون هذا البيان الوسيلة الرئيسية لمؤتمر صحفي بهدف نشر وإعلان القضايا وتدشين مرحلة جديدة من التحوار الإقليمي والعمل المشترك نحو حل المشكلة في القضايا الأساسية والمهمة التي تؤثر في الأرض، والموارد الطبيعية، وبالتالي على جميع المجتمعات في المنطقة.

المخرجات

صمم هذا المشروع كي يكون من العوامل المساعدة على إنتاج مخرجات مستقبلية، فالمنتدى في حد ذاته يقدم محصلات ملموسة وأخرى غير ملموسة. وسوف تأخذ المخرجات المادية شكل التوثيق والتحليل والتي ستظهر في النهاية في شكل منقح بالاعتماد على جلسات المنتدى. وسوف تشمل هذه المخرجات:

1. تقارير مبدئية للأوضاع في البلدان المشاركة،
2. خطط استراتيجية خاصة بالموضوعات التي كانت قيد النقاش مع التزام مفند وواضح بمزيد من التعاون والأنشطة الجديدة،
3. إعلان حول الحق في الأرض والماء في منطقة الشرق الأوسط/شمال إفريقيا،
4. تقرير منشور حول المؤتمر يشمل تقارير الوضع في البلدان، وفعاليات المنتدى، والخطط الاستراتيجية والإعلان.

مخرجات غير مباشرة وأنشطة متابعة

من المتصور أن تمتد آثار المنتدى إلى ما بعد انقضاء فعالياته، حيث يعمل كإطار تنظيمي، ويكون بمثابة الخطوة الأولى في عملية طويلة من النقاش العام وتصحيح السياسات. والأنشطة غير المباشرة (غير مستهدفة تمويلها هنا) ستتخذ شكلين:

1. إطلاق نشرة "أحوال الأرض" باللغتين العربية والإنجليزية لتكون مجالاً لمنظمات ونشطاء المجتمع المدني الذين يعملون من أجل حقوق الأرض لخلق و/أو تعبئة الرأي العام والحركات الاجتماعية في تدعيم حقوق الأرض؛
2. بطرح أهمية بذل مزيد من الجهود، سيوفر المنتدى وبطريقة مقنعة الأرضية لانطلاق مزيد من الأنشطة الأكثر تحدياً من قبل المشاركين وغيرهم، متضمناً ذلك البحث والحملات المطلوبة على المستوى المحلي والوطني من أجل التشارك وإضفاء الصبغة الاجتماعية على القيم والحلول المنظورة للقضايا المطروحة في المنتدى وما يليه من نقاش (في نشرة/أحوال الأرض أو منتديات أخرى). وسوف تتناول أنشطة المتابعة:

- تدهور الأراضي الزراعية،
- دور الدولة في إدارة وتوزيع الأراضي وفق نظام قانوني عادل،
- تقويم الأدوات الموجودة ولأي مدى نحتاج إلى أدوات جديدة لتقدير وضع الضحايا والفئات الأكثر تعرضاً للانتهاك وإمكانية تمكينهم،

- الأدوات والمبادئ الإسلامية التي تضمن إمكانية الحصول المتساوي على الأرض، مع التشديد على الأشخاص والجماعات المهمشة والأكثر تعرضاً للانتهاك.

المشاركون

يركز المنتدى على حقوق الأرض والقضايا الأكثر أهمية المتعلقة بالأرض. ومع ذلك يسعى المنتدى لدعوة ممثلين عن الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية القاعدية والمؤسسات الدولية كمصادر مهمة لتوفير مقومان نقاش مفتوح متنوع ومثمر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وسوف تكون مشاركة هذه التنظيمات وإسهاماتها مهمة قبل وأثناء وبعد فعاليات المنتدى.